الجودة.. ونهضة الصناعة المصرية

د. نادر رياض

بالماضى القريب عندما كان توجه الدولة فى عصر ماسمى بالاشتراكية المصرية فقد سيطر القطاع العام الصناعى منه والتجارى على مقاليد الأمور الإنتاجية بعد ان اضفى عليها صيغة سياسية ليست من صلبها، وسمى هذا بمجتمع الكفاية والعدل مسقطا لكل حسابات الدولة وآليات المنافسة والتفوق من حساباته، فاتسمت الجودة بمفهومها السياسى الاقتصادى آنذاك بالجودة الحمائية، أى التقنن فى وضع العراقيل امام السوق المفتوحة سواء بعناصرها الداخلية أو عناصرها الخارجية ممثلا فى المستورد من السلع.

وبذا فقد غدا واضع المواصفات القياسية ومشروعها إنما هو الصانع نفسه والذى يضع تلك المواصفات القياسية مفصلة عليه وعلى محدوديته فى التطور وقبول التحدى وبمنأى من أى طموحات تصديرية تكون معبرا له فى الانفتاح على العالم، فجاءت تلك المواصفات القياسية مقصورة على الهدف منها وفى ذلك اهدار كبير لمنظومة الجودة بمفهومها الشامخ كأداة صانعة للتغيير لاينقطع رجاها عن الدوران وبذا اتسمت منظومة الجودة بالأمس القريب برحى يعلو صخبها ولكنه صخب بلا طحين.

ومضت تلك المرحلة بها لها وما عليها من دعم وقتى للاقتصاد الوطنى فى صورة احتكارات اقتصادية محلية وماشابه ذلك من انعزال عن منظومة المواصفات والجودة العالمية وتراجع لأهمية التطوير الصناعى لانتفاء الغرض منه فى ظل حماية جمركية ومواصفات قياسية منحازة للداخل لنجد أنفسنا فى المرحلة التالية التى بدأت مع عصر الرئيس الراحل أنور السادات دخولا لعصر الرئيس مبارك حيث اعلن عن سياسة الباب المفتوح كمقدمة لعصر الانفتاح بما يحويه ذلك من تحديات تطل برأسها، إذ ان الانفتاح فى مفهومه الاقتصادى هو ان يطل الاقتصاد الداخلى على الخارجى ليستشرف منه فرصا لتطوير حاضره ومستقبله وهو امر يعنى فى ذات الوقت ان الاقتصاد الخارجى له الحق فى ان يطل على الاقتصاد الداخلى مستشرفا نفس الطموحات ولكن فى الاتجاه المعاكس.

ومن هنا بدأ عهد جديد من الحوار وتبادل المفاهيم، فسمعنا مترادفات لم نكن نسمعها من قبل مثل العوائق الجمركية، اى عوائق التعريفة والعوائق غير الجمركية التى من اهمها شهادات المنشأ والمواصفات القياسية حبذا الملزم منها.

والمعروف أن المواصفات القياسية المتعارف عليها تقع بين ستة إلى سبعة آلاف مواصفة قياسية يعتبر الملزم منها ٢٥٠٠ مواصفة، بمعنى ان المواصفات الملزمة لايجوز طرح منتجات تابعة لها دون ان تستوفى مطابقتها والتفتيش عليها مع اعطائها شهادات بإجازة جودتها ويصدر بشأنها قرارا وزاريا يجعل منها كودا لايجوز التسامح فيه مثل سلع الأمن والأمان ومايمس صحة الإنسان من غذاء ودواء، أما باقى المواصفات فتعتبر مواصفات استرشادية لايجوز الالزام بها، مثل منتجات السيراميك والزجاج والمنتجات الجلدية والنسيجية وما إلى ذلك.

وفى بداية عصر السادات كانت المواصفات القياسية المصرية مقصورة على ثلاثة آلاف مواصفة الملزم منها نحو ٢٠٠٠ مواصفة تشمل اغلب الصناعات التى ينتجها القطاع العام الصناعى.

ومع هبوب رياح التغيير وانفتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة المواصفات والجودة المصرية ان ينالها نفس القدر من التغيير فى المفاهيم، فبعد ان كانت مفاهيم الجودة مقصورة على وجودة المنتج النهائى فقط وهو امر لايؤكد انها جودة مستمرة ومستقرة طوال دورة حياة السلع برزت مفاهيم ضرورة التفتيش الخاصة بمنظومة الإنتاج والتصميم.

أما على جانب المواصفات فقد شهدت المرحلة الحالية نموا كبيرا فى عدد المواصفات القياسية المصرية قرب عشرة آلاف مواصفة قياسية، فأصبح لكل مجموعة منتجات مواصفة خاصة بها لايتم وضعها والأخذ بها إلا بعد الاسترشاد بمواصفات عالمية لاتقل عن ثلاثة مواصفات وذلك فى لجان تجمع التخصص الاكاديمى وافرادا من المجتمع المدنى وافرادا مع بعض الصناعات التخصصية المعنى بها لكل مواصفة، كما انخفض عدد المواصفات الملزمة إلى مالايقل عن ١٠٠٠ مواصفة.

ينتهى هذا المشهد بصورته هذه كمرحلة متوسطة بين الامس واليوم تنفتح بعدها صفحة جديدة اكثر ملاءمة وافضل مواءمة للتعامل مع العالم الخارجى بمفهوم التناغم والتفاعل الإيجابى اخذا وعطاء من واقع الندية الفنية وتوحيد اللغة والمفاهيم فى عالم المواصفات وهو الذى يحكم الصناعة والتجارة العالمية والشذوذ عنها يعنى العزلة الاقتصادية.

فمن المترادفات التى يأتينا بها الغد القريب مفهوم تأهيل المنتجات باعتماد جودتها اختياريا بمعنى ان يسعى الصانع للحصول على اعتمادات محلية ودولية تفيد جودة منتجه دون ان يكون هذا الاعتماد ملزما بقوة القانون .

يطل علينا هذا التغيير الحادث بالخارج والذى اعتقد ان السبب فيه انما يرجع إلى التزام الصانع الأجنبى بإعطاء شهادة ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة عام وعامين، بما يعنى ان هناك شيكا على بياض موقعا لحساب المستهلك مما يشكل مساحة مجازفة مالية كان من الواجب اللجوء لشركات التأمين لتغطى مساحة المجازفة تلك، وهو الأمر الذى أدى بشركات التأمين الأجنبية إلى ان تلزم طالبى التغطية التأمينية على شهادات الضمان ان يحصلوا على شهادات تأهيل جودة اختيارية من جهات التفتيش والفحص والاختبار وهو تغيير قادم لنا بلامنازع عبر البحار فى ضوء النشاط الملحوظ الذى يقوم به جهاز حماية المستهلك والذى سينحو بالصناع لإعطاء شهادات ضمان على منتجاتهم ستحتاج حتما إلى تغطية تأمينية من شركات التأمين.

مع انفتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة المواصفات والجودة المصرية ان ينالها نفس القدر من التغيير

والمتابع للنهضة الصناعية التى تشهدها الساحة المصرية الآن لابد ان يحدوه التفاؤل من ان جزءا ليس بقليل من الصناعات المصرية العاملة على الساحة ليست بعيدة فى توجهها أو تعاملها مع منظومة الجودة الحديثة من واقع الندية الدولية، كما ان التوجه التصديرى المتنامى والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣، انما هو امر قابل للتحقيق مرورا بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، كما ان معدل النمو الاقتصادى المنشود وصولا لرقم ١٠٪ لن يتحقق إلا مرورا بقاطرة الصناعة وهو مايعتبر شهادة مرور للاقتصاد المصرى خروجا من الأزمة العالمية.

www.naderriad. com

الجودة.. ونهضة الصناعة المصرية

بقلم :
د. نادر رياض

بالماضى القريب عندما كان توجه الدولة فى عصر ماسمى بالاشتراكية المصرية فقد سيطر القطاع العام الصناعى منه والتجارى على مقاليد الأمور الإنتاجية بعد ان اضفى عليها صيغة سياسية ليست من صلبها، وسمى هذا بمجتمع الكفاية والعدل مسقطا لكل حسابات الدولة وآليات المنافسة والتفوق من حساباته، فاتسمت الجودة بمفهومها السياسى الاقتصادى آنذاك بالجودة الحمائية، أى التفنن فى وضع العراقيل امام السوق المفتوحة سواء بعناصرها الداخلية أو عناصرها الخارجية ممثلا فى المستورد من السلع.

وبذا فقد غدا واضع المواصفات القياسية ومشروعها إنما هو الصانع نفسه والذى يضع تلك المواصفات القياسية مفصلة عليه وعلى محدوديته فى التطور وقبول التحدى وبمنأى من أى طموحات تصديرية تكون معبرا له فى الانفتاح على العالم، فجاءت تلك المواصفات القياسية مقصورة على الهدف منها وفى ذلك اهدار كبير لمنظومة الجودة بمفهومها الشامخ كأداة صانعة للتغيير لاينقطع رجاها عن الدوران وبذا اتسمت منظومة الجودة بالأمس القريب برحى يعلو صخبها ولكنه صخب بلا طحين. ومضت تلك المرحلة بها لها وما عليها من دعم وقتى للاقتصاد الوطنى فى صورة احتكارات اقتصادية محلية وماشابه ذلك من انعزال عن منظومة المواصفات والجودة العالمية وتراجع لأهمية التطوير الصناعى لانتفاء الغرض منه فى ظل حماية جمركية ومواصفات قياسية منحازة للداخل لنجد أنفسنا فى المرحلة التالية التى بدأت مع عصر الرئيس الراحل أنور السادات دخولا لعصر الرئيس مبارك حيث اعلن عن سياسة الباب المفتوح كمقدمة لعصر الانفتاح بما يحويه ذلك من تحديات تطل برأسها، إذ ان الانفتاح فى مفهومه الاقتصادى هو ان يطل الاقتصاد الداخلى على الخارجى ليستشرف منه فرصا لتطوير حاضره ومستقبله وهو امر يعنى فى ذات الوقت ان الاقتصاد الخارجى له الحق فى ان يطل على الاقتصاد الداخلى مستشرفا نفس الطموحات ولكن فى الاتجاه المعاكس.

ومن هنا بدأ عهد جديد من الحوار وتبادل المفاهيم، فسمعنا مترادفات لم نكن نسمعها من قبل مثل العوائق الجمركية، اى عوائق التعريفة والعوائق غير الجمركية التى من اهمها شهادات المنشأ والمواصفات القياسية حبذا الملزم منها.

والمعروف أن المواصفات القياسية المتعارف عليها تقع بين ستة إلى سبعة آلاف مواصفة قياسية يعتبر الملزم منها ٢٥٠٠ مواصفة، بمعنى ان المواصفات الملزمة لايجوز طرح منتجات تابعة لها دون ان تستوفى مطابقتها والتفتيش عليها مع اعطائها شهادات بإجازة جودتها ويصدر بشأنها قرارا وزاريا يجعل منها كودا لايجوز التسامح فيه مثل سلع الأمن والأمان ومايمس صحة الإنسان من غذاء ودواء، أما باقى المواصفات فتعتبر مواصفات استرشادية لايجوز الالزام بها، مثل منتجات السيراميك والزجاج والمنتجات الجلدية والنسيجية وما إلى ذلك.

وفى بداية عصر السادات كانت المواصفات القياسية المصرية مقصورة على ثلاثة آلاف مواصفة الملزم منها نحو ٢٠٠٠ مواصفة تشمل اغلب الصناعات التى ينتجها القطاع العام الصناعى.

ومع هبوب رياح التغيير وانفتاح العقول على المفاهيم العالمية كان لابد لمنظومة المواصفات والجودة المصرية ان ينالها نفس القدر من التغيير فى المفاهيم، فبعد ان كانت مفاهيم الجودة مقصورة على وجودة المنتج النهائى فقط وهو امر لايؤكد انها جودة مستمرة ومستقرة طوال دورة حياة السلع برزت مفاهيم ضرورة التفتيش الخاصة بمنظومة الإنتاج والتصميم.

أما على جانب المواصفات فقد شهدت المرحلة الحالية نموا كبيرا فى عدد المواصفات القياسية المصرية قرب عشرة آلاف مواصفة قياسية، فأصبح لكل مجموعة منتجات مواصفة خاصة بها لايتم وضعها والأخذ بها إلا بعد الاسترشاد بمواصفات عالمية لاتقل عن ثلاثة مواصفات وذلك فى لجان تجمع التخصص الاكاديمى وافرادا من المجتمع المدنى وافرادا مع بعض الصناعات التخصصية المعنى بها لكل مواصفة، كما انخفض عدد المواصفات الملزمة إلى مالايقل عن ١٠٠٠ مواصفة.

ينتهى هذا المشهد بصورته هذه كمرحلة متوسطة بين الامس واليوم تنفتح بعدها صفحة جديدة اكثر ملاءمة وافضل مواءمة للتعامل مع العالم الخارجى بمفهوم التناغم والتفاعل الإيجابى اخذا وعطاء من واقع الندية الفنية وتوحيد اللغة والمفاهيم فى عالم المواصفات وهو الذى يحكم الصناعة والتجارة العالمية والشذوذ عنها يعنى العزلة الاقتصادية.

فمن المترادفات التى يأتينا بها الغد القريب مفهوم تأهيل المنتجات باعتماد جودتها اختياريا بمعنى ان يسعى الصانع للحصول على اعتمادات محلية ودولية تفيد جودة منتجه دون ان يكون هذا الاعتماد ملزما بقوة القانون .

يطل علينا هذا التغيير الحادث بالخارج والذى اعتقد ان السبب فيه انما يرجع إلى التزام الصانع الأجنبى بإعطاء شهادة ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة عام وعامين، بما يعنى ان هناك شيكا على بياض موقعا لحساب المستهلك مما يشكل مساحة مجازفة مالية كان من الواجب اللجوء لشركات التأمين لتغطى مساحة المجازفة تلك، وهو الأمر الذى أدى بشركات التأمين الأجنبية إلى ان تلزم طالبى التغطية التأمينية على شهادات الضمان ان يحصلوا على شهادات تأهيل جودة اختيارية من جهات التفتيش والفحص والاختبار وهو تغيير قادم لنا بلامنازع عبر البحار فى ضوء النشاط الملحوظ الذى يقوم به جهاز حماية المستهلك والذى سينحو بالصناع لإعطاء شهادات ضمان على منتجاتهم ستحتاج حتما إلى تغطية تأمينية من شركات التأمين.

والمتابع للنهضة الصناعية التى تشهدها الساحة المصرية الآن لابد ان يحدوه التفاؤل من ان جزءا ليس بقليل من الصناعات المصرية العاملة على الساحة ليست بعيدة فى توجهها أو تعاملها مع منظومة الجودة الحديثة من واقع الندية الدولية، كما ان التوجه التصديرى المتنامى والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣، انما هو امر قابل للتحقيق مرورا بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، كما ان معدل النمو الاقتصادى المنشود وصولا لرقم ١٠٪ لن يتحقق إلا مرورا بقاطرة الصناعة وهو مايعتبر شهادة مرور للاقتصاد المصرى خروجا من الأزمة العالمية.